مجلة الحكمة للدراسات التاريخية
Eissn :2600-6405 Issn : 2353-0472
المجلد 7/ العـدد: 3 (2019)، ص 8- 42

النضال النقابي في أوساط عمال القطاع الفلاحي في الجزائر في عهد الجبهة الشعبية (1936- 1938).

الأستاذ :محمود أيت مدور[1]
[1]جامعة بجاية- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/11/10 تاريخ القبول: 25 /2019/11 تاريخ النشر: 2019/12/01

شهدت الجزائر منذ أن وطأتها أقدام الاستعمار الفرنسي أبشع أنواع الاستبداد والإبادة في حق أهاليها .وهو ما جعل الشعب الجزائري يلجأ إلى كل أساليب المقاومة المتاحة والممكنة والتي تتمثل في الكفاح العسكري والسياسي والاجتماعي والثقافي والديني. وإن اختلفت وضعية الجزائريين في المدن وفي الأرياف بحكم اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي والسياسة الاستعمارية إلى أن كلاهما اندمج والتحم في كل النضالات على غرار النضال النقابي، والذي يمتاز على سائر النضالات الأخرى بميزة أساسية تتمثل في تقاطع انشغالات ونضالات العمال الجزائريين مع زملائهم الأوروبيين خاصة عندما يتعلق الأمر بالمطالب المهنية البحتة.

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على فترة حاسمة في تاريخ الحركة النقابية في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء في كل القطاعات الاقتصادية وبالخصوص في القطاع الفلاحي والتي تتمثل في فترة وصول الجبهة الشعبية [1]إلى الحكم في فرنسا.، عن طريق تحليل واقع الطبقة العاملة في الأرياف والتي تتضمن في الأساس الأهالي الجزائريين و المعاناة التي تواجهها وأساليب نضالها من أجل العيش الكريم عن طريق تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو بالتحرر من السيطرة الاستعمارية. إذ أعتقد أن الحركة الاجتماعية بكل أشكالها

على غرار حركة الفلاحين لم تنل الحظ الأوفر من العناية من طرف الدراسات التي تناولت الحقبة الاستعمارية وهناك من يقر فقط بدورها الهامشي بالرغم من عنف النضالات وجسامة التضحيات التي قدمتها هذه الشريحة الفاعلة في سبيل مواجهة كل أنواع الاستغلال الاستعماري الفاحش وكذلك في سبيل التحرر.

إشكالية الدراسة:

في هذه الدراسة سنحاول تحليل واقع الطبقة العاملة الفلاحية وكيفية تشكلها وموقع الفكر النقابي وكيفية توغله في أوساطهم وما هي انشغالات العمال الفلاحيين ومدى اهتمام مختلف التنظيمات النقابية بهم وكيف كان ينظر هؤلاء إلى هذا الأسلوب من النضال الذي يجدون فيه أنفسهم جنباً إلى جنبٍ مع زملائهم أو أعدائهم الأوروبيين أو مؤطرين من طرفهم وكذلك إبراز دور وتأثير وهدف مختلف التنظيمات اليسارية من تعبئة هؤلاء العمال وتنظيمهم.

فرضيات الدراسة :

تشكلت الطبقة العاملة الفلاحية من جراء سياسة المصادرة المقننة التي انتهجتها في مختلف الظروف والفترات. وأن توغل الفكر النقابي في أوساط الفلاحين كان نتيجة حتمية للاحتكاك بالعمال الأوروبيين في المهجر وكذلك دور التنظيمات النقابية و الأحزاب الوطنية واليسارية. ولم تقتصر نضالات العمال الفلاحيين على المسائل الاجتماعية والمهنية المتعلقة أساساً بتحسين القدرة الشرائية عن طريق الأجور بل تجاوزتها إلى نضالات ذات طابع سياسي. وكان هناك اهتمام أكيد من طرف بعض المركزيات النقابية الفرنسية على غرار الكونفدرالية العامة للشغل وكذلك الكونفدرالية العامة للشغل الاتحادية ، لكن كان الأمر متأخراً وغير شامل وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك أهمية تعبئة هذه الفئة الساحقة من العمال أو صعوبات التعبئة بسبب الانتشار عبر الحقول أو العراقيل

المفروضة من طرف الكولون أو بسبب نقص استعداد الفلاحين للانخراط في هذا الأسلوب النضالي الجديد بسبب صعوبة إدراك وفهم معنى و أبعاد العمل النقابي.

ومن جهة أخرى، كانت دوافع مختلف التنظيمات النقابية والسياسية من وراء تعبئة العمال الفلاحيين مختلفة ومتباينة ، إذ لم تكن دوماً سعياً وراء مصلحة الطبقة العاملة الفلاحية بل كانت هذه الأخيرة وسيلة ضغط أساسية لتحقيق أهدافها ومطالبها النقابية والسياسية.

مناهج البحث :

للإجابة على كل هذه التساؤلات والإلمام بكل جوانب الموضوع ، تم إتباع عدة مناهج علمية موضوعية ، استناداً إلى الوثائق الموجودة وتتمثل في كل من المنهج التاريخي الوصفي ، التحليلي النقدي ، الإحصائي.

. المنهج التاريخي الوصفي :أعتمد عليه في السرد الكرونولوجي للأحداث ووصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري عمومًا وأوضاع الطبقة العاملة بصفة خاصة. وأعتمد عليه في جل مراحل البحث.

. المنهج التحليلي النقدي : وذلك بتحليل أغلب الوثائق قدر الإمكان أو نقد بعض ما قيل فيها بالاعتماد على المصادر الأخرى.

. المنهج الإحصائي :وفيه تم إعطاء إحصائيات تخص الواقع الاقتصادي والاجتماعي مثل مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية وحجم الأسعار وكمية الإنتاج والأجور ونسبة البطالة، بالإضافة إلى توزيع وعدد الإضرابات وعدد المضربين.

طبيعة المصادر والمراجع المستغلة :من أجل انجاز هذا البحث تم استغلال عدة مصادر تتمثل أهمها في: الأرشيف الوطني للجزائر ، الأرشيف الوطني الفرنسي في باريس وأكس أوبروفانس، المنشورات الرسمية الصحافة كما اعتمدنا في بحثنا

على العديد من الأعمال منها الجامعية والتي تخص بالدراسة مختلف فترات المرحلة التي نحن بصدد دراستها.

I. واقع وأبعاد الحركة النقابية في الوسط الفلاحي:

1. مسار تكون الطبقة البروليتارية في الوسط الفلاحي: كان 95% من سكان الجزائريين يعيشون في الأرياف عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وقد كانت أنظمة علاقات العمل السائدة ثلاثة وهي : العمل العائلي ، التويزة (التعاون) و الخماسة الذي كان يمثل في سنوات 1830 ما يعادل خمس أرباب العائلات[2].لكن عمليات المصادرة والطرد التي مارستها فرنسا أدت إلى تفقير الشعب الجزائري الذي أصبح بروليتاري بعد أن كان صاحب أرض خلال القرن التاسع عشر وتحول إلى مجرد خزان لليد العاملة[3].

أ.التجنيد القهري لليد العاملة: بعد إتمام الاحتلال الاقتصادي للجزائر، وجدت فرنسا نفسها عاجزة عن توفير اليَّد العاملة اللازمة من أجل القيام بكل الأعمال الفلاحية أمام تزايد عدد الفرنسيين المالكين للأراضي المصادرة والتي قدمت لهم مجاناً في البداية عندما كانت فرنسا ترمي إلى تحقيق هدف استيطاني ثم عن طريق البيع في مرحلة ثانية عندما تحول الهدف إلى رأسمالي. المعمرون الأوائل كانوا يقومون بأعمال الاستصلاح والحرث بأنفسهم، لكن الظروف المستجدة وتوسع نطاق ملكيات المعمرين ولد حتمية الاستعانة باليد العاملة العسكرية والمهاجرة وكذلك السجناء.

- **اليد العاملة العسكرية:** تعتبر أول قوة عاملة حرة وضعت تحت تصرف الكولون. ورغم عدم إمكانية تعدادها إلا أن جل المصادر التاريخية تتفق على الدور الذي لعبته خاصة في المراحل الأولى من فترة الاحتلال. وقد شكل الجيش خزان حقيقي لتزويد الكولون باليد العاملة لفترة طويلة رغم ما كان يسببه ذلك من عراقيل أمام الأداء الفعلي للخدمة العسكرية[4].وقد اتخذ أمر التجنيد أبعاد

مقلقة للكثير من الأوساط، وكانت جيوش بيجو موجهة للعمل الفلاحي أكثر مما عليها في الميدان العسكري، ويقول ياكونو في هذا الصدد: «في خلال سنتي 1874 و 1875 كان عدد المفارز العسكرية المجندة في أشغال الحصاد لدى المعمرين في السهل(الشلف) كبير جداً إلى القدر الذي أصبحت فيه الإدارة العسكرية تخشى بأن يمل سكان الدواوير المجاورة من هذه المنافسة ويتوقفوا نهائياً عن النزول للحصاد في الشلف»[5].

- **المهاجرون**: بالإضافة إلى اليَّد العاملة العسكرية، تمت الاستعانة بفلول المهاجرين القادمين من دول المغرب ومن أوروبا. وكان عددهم ولفترة طويلة يفوق عدد الفرنسيين أنفسهم. كان الإسبان المستقرين في الغرب الجزائري والايطاليين و الأنجلو مالطيين المستقرين في الشرق محرومين من حق ملكية الأراضي مما جعلهم يكتفون بلعب دور خزان اليد العاملة ولفترة طويلة .لكن التسهيلات التي اعتمدت لاحقاً في مجال التجنيس جعلتهم يتمتعون بجميع حقوق المواطنة الفرنسية على غرار حق الملكية مما حرم المعمرين الفرنسيين من مصدر هام من مصادر اليّد العاملة في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي .أما فيما يخص اليّد العاملة المغاربية فكانت تخص مهاجرو المغرب أكثر منها مهاجري تونس. فمهاجرو تونس نجدهم خصوصاً في منطقة قسنطينة في المجالين الحرفي والتجاري ويقدر عددهم بحوالي 2186 تونسي، في حين أن مهاجري المغرب يرتكزون خصوصاً في الغرب وينشطون أكثر في المجال الفلاحي، وكان نظام تحركهم مرتبط أساسًا بمواسم الحصاد وجني الكروم ووصل عددهم إلى حوالي 10 آلاف سنوياً في سنة 1898.

- **نزلاء السجون**: كان تجنيد السجناء يمثل نموذج لتسخير اليد العاملة المحلية بصفة مباشرة من أجل تغطية العجز المسجل في اليد العاملة. ووضعت الإدارة

الاستعمارية منذ المراحل الأولى من الاحتلال إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر نزلاء السجون تحت تصرف الكولون لأداء مختلف الأعمال الفلاحية لتتطور أكثر بعد استصدار قانون الأهالي الذي تضمن العديد من المخالفات والتي تقابلها عقوبات تتمثل في الغرامات والسجن مع إمكانية تحويل العقوبات إلى أداء مختلف الأعمال[6].

ب. تكون طبقة الأجراء : من الصعب تحديد تاريخ تشكل طبقة الأجراء في الجزائر لأن ذلك مرتبط بمجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالمكان بسبب الاختلافات الجوهرية الموجودة بين شمال الجزائر وجنوبها وبين المناطق الجبلية والمناطق السهلية. لكن الشيء الأكيد هو حتمية ارتباط ميلاد طبقة الأجراء ببداية مسار مصادرة أراضي الجزائريين وتوزيعها على المعمرين الأوروبيين .كما أن الأجراء الجزائريين الأوائل الذين سخروا كانوا في القطاع الفلاحي وفي الملكيات الأوروبية والأراضي التابعة لمؤسسات الاستيطان، على اعتبار تفضيل الملاك الجزائريين لأنظمة الخماسة والجمعيات الفلاحية. وبصفة عامة فإن مسار التحول من الفلاحين إلى البروليتاريين العماليين كان في تصاعد مستمر بفعل القروض الربوية ذات الفائدة المرتفعة التي أسرعت من وتيرة إفلاس الفلاحين .وأشار مارتان أنه «في سنة 1862 ، تحصل أحد يهود مستغانم على فائدة تقدر بنسبة 600% عن قروض الشعير المقدمة لدوارين من قبيلة جبالة»[7].

2.النقابات[8]الأولى في الوسط الفلاحي: لم تكن النقابات الأولى التي ظهرت في الوسط الفلاحي تضم العمال لوحدهم بل كانت تضم أصحاب العمل والعمال في نفس النقابات. فعلى سبيل المثال كانت النقابة المهنية للفلاحة ومنتجي العنب في عنابة التي أنشئت حسب قانون 21 مارس 1884 تضم أصحاب الأراضي والمزارعين و عمال الأرض وكذلك الصناعيين والتجار الذين يبيعون ويشترون المواد الفلاحية، وكان يشترط في الانخراط أن يتم التقديم من طرف شخصين وأن يتم

قبوله من طرف أغلبية الأعضاء الحاضرين[9]. في حين أن هناك نقابات أخرى منشأة بموجب نفس القانون تعتبر الأعضاء الذين ليسوا كولون أو صناعيين أو تجاراً بمثابة أعضاء شرفيين وليسوا نشيطين مثل نقابة كولون أقبو ومنتجي الزيتون لمنطقة القبائل[10]. كما لا يمكن اعتبارها نقابات بالمفهوم الحالي، بل تتخذ صفة الجمعيات لأن أهدافها تتمثل في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمشتركة وتبادل المعلومات والخبرات لتطوير المهنة[11].

II. واقع النضال النقابي:

1. واقع القطاع الفلاحي:

أدى الاستحواذ التدريجي والمقنن على أراضي الفلاحين إلى انعكاسات سلبية متعددة على سكان الأرياف. بحيث كانت المساحة الزراعية التي يمتلكها الأهالي في سنة 1954 تقدر بحوالي 40 ألف هكتار من مجموع 401 ألف هكتار (أي كان حوالي 08 ملايين نسمة من الأهالي لا يمتلكون إلى 1/ 10 فقط من الأراضي ، في حين كان تتمتع الثلة من 800 ألف معمر دخيل على 10/9 منها[12].وبالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة عن تجريد الفلاحين من أراضيهم، قامت فرنسا منذ 1880 بإدخال بعض المحاصيل التجارية إلى الجزائر على غرار العنب مما ساهم في إحداث اختلالات خطيرة وتتمثل أهمها في: تفريغ الأرياف من سكانها ، توسع هذه الزراعة على حساب زراعة الحبوب (الحديثة والتقليدية)، مضايقة البساتين ومزارع العلف في بعض السهول (متيجة ، الصومام الأدنى...) بسبب استغلال المياه في ري الكروم مما كان له تأثير سلبي مباشر على حاجيات السكان الغذائية وعلى النشاط الرعوي.

كانت أوضاع عمال القطاع الفلاحي وكذلك الفلاحين سيئة في جل فترات الحقبة الاستعمارية رغم وجود اختلافات مرتبطة بالظروف السياسية العامة

وكذلك الظروف المناخية. وفي حديثنا عن هذه الأوضاع لن نتحدث فقط عن مختلف أصناف العمال الفلاحيين دون التطرق إلى الفلاحين الصغار باعتبار أن ظروفهم كانت مماثلة لظروف العمال الفلاحيين وباعتبار كذلك أن جل الفلاحين كانوا يتحولون إلى عمال فلاحيين بصورة ظرفية أو دائمة.

ففي خلال الحرب العالمية الأولى كانت التقارير الرسمية تشير في بعض الأحيان إلى سيادة أوضاع اقتصادية جيدة ، فمثلاً أشار التقرير الشهري حول الحالة السياسية للأهالي خلال شهر جويلية 1918 أن عملية جمع الضرائب تتواصل في العمالات الثلاثة في ظروف حسنة بسبب وفرة الإنتاج و أن الحالة الاقتصادية للأهالي جيدة وجني محاصيل الحبوب سوف يكون وفيرة جداً من أجل ضمان تموين السكان دون صعوبات[13]. لكن وفرة الإنتاج لم يكن دوماً مرادفاً لتحسن أوضاع الأهالي وبالخصوص الفلاحين الصغار، إذ تبدأ معاناة هؤلاء عندما يصطدمون بصعوبة بيع محاصيلهم بالأسعار الرسمية ويقعون فريسة في أيدي السماسرة. فأسعار الحبوب التي حددت ب 60 فرنك للقنطار بالنسبة للقمح و40 فرنك بالنسبة للشعير، رافقه ندرة الأكياس وكذلك صعوبات النقل، والذي أدى إلى عدم تحقيق هذه الأسعار في الأسواق أين يُباع القمح ب55 فرنك والشعير ما بين 23 و25 فرنك. ويضطر الفلاحون الأهالي الصغار الذين لا يملكون المال الكافي لانتظار بداية أشغال لجان الشراء إلى بيع جزء من محاصيلهم للسماسرة وبأسعار لا تمثل في الغالب تكاليف الإنتاج[14]. وتستمر المعاناة أثناء دفع الرسوم والضرائب، إذ كان الفلاحين مجبرين على القيام بتنقلات طويلة ومكلفة من أجل الوصول إلى مقر إقامة قابض الضرائب المتنوعة بعد أن كانت عمليات التحصيل تتم سابقاً في الدواوير[15].

كانت الجزائر مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفرنسا في الميدان الاقتصادي إذ أنها حققت بين الحربين معدل 80% من مبادلاتها مع فرنسا[16].لذلك كان من الطبيعي

أن تتأثر بسرعة بجميع التحولات التي تعرفها فرنسا خاصة السلبية منها. ففي الفترة الممتدة من 1918 إلى 1929، تجلت آثار التسعين سنة من الاستعمار والتي زادتها الحرب العالمية خطورة. وخلالها، تتابعت فترات المحاصيل السيئة: حوالي ثلاثة ملايين قنطار فقط من القمح في سنة 1920 بعد ما كان سبعة ملايين قنطار في سنة 1918، أقل من ثلاثة ملايين قنطار من الشعير في سنة 1920 بعد ما كان حوالي سبعة ملايين ونصف مليون قنطار في سنة 1918.وانتقل عدد رؤوس الماشية من حوالي ثمانية ملايين رأس في سنة 1919 إلى حوالي 3.3 مليون رأس فقط في سنة .1927[17]و كنتيجة حتمية لذلك ، سوف يزداد عدد العمال الفلاحين، والذين بلغ عددهم في سنة 1930 حسب المعلومات الفلاحية في العمالات الثلاثة: 711 ألف عامل و 460 ألف خماس. كما عرفت الجزائر في هذه الفترة تنامي البؤس والمجاعة وأصبح عمال القطاع الفلاحي يعانون من البطالة والطابع الموسمي و غير المنتظم للعمل، وكانت الأجور منخفضة جدا رغم أن التقارير الرسمية الفرنسية تعتبرها مرتفعة بالنظر إلى محدودية احتياجات الجزائريين وهو ما يبرر ارتفاع أجور الأوروبيين.

وفي معرض حديثنا عن عمال القطاع الفلاحي، نجد أنفسنا مرغمين على الحديث عن عمال قطاع المناجم الذي كان يشغل عدد كبير من العمال الجزائريين[18] الذين يتناوبون بين خدمة الأرض والعمل المنجمي. في كل المناجم، كان الإداريين والمهندسين وأعوان المراقبة وموظفي المكاتب من الأوروبيين، في حين كان عمال الباطن والسطح جزائريين في الغالب مع عدد قليل من الأوروبيين، ويوجد ضمن العمال الجزائريين النساء والأطفال. وكان العمل يتم في كل المناجم بطريقة يدوية، واستمر الحال على ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية رغم

بداية المكننة في بعض المناجم على غرار مناجم الونزة، لأن الأوساط الكولونيالية كانت لا ترى أي جدوى من تطبيق الطرق الحديثة في الاستغلال.[19]

بدأت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية تظهر جلية على الفلاحين الجزائريين بداية من سنة 1933.وقد تجلت مظاهر هذا البؤس في :

. معاناة نسبة كبيرة من السكان من الفقر المدقع، وقد كتبت جريدة لاديفونس في سنة 1934 تصف أوضاع الشعب الجزائري بالعبارات الآتية :« شعب بألبسة رثة ، ¾ منهم جائعون ونحاف، يعيشون في أكواخ في إقليم قسنطينة...(كما كان) يوجد خمسة آلاف عائلة أي ما يُقارب 40 ألف شخص على وشك تجريدهم من ممتلكاتهم»[20]. في حين كتبت جريدة "لافوا أنديجان" القسنطينية في عددها بتاريخ 25 جانفي 1934 عن وضعية سكان الأرياف ما يلي :« هو جيش معتبر من حوالي 04 ملايين جائع والذين يجوبون كل الإقليم: أناس يرتدون ألبسة رثة وممزقة ومتسخة، والذين يسيرون بأقدام عارية ، في الوحل والثلج، والذين ينامون على الأرض، ويملئون الشوارع الكبرى بالجثث وينشرون في طريقهم الأوبئة الفتاكة»[21].وكانت مختلف الصحف الوطنية والشيوعية والنقابية تندد بالأوضاع الكارثية التي يعيشها سكان الأرياف وكذلك بسياسة المصادرة التي كانت تطال أراضي الجزائريين .

- الانخفاض المذهل في الأجور مقابل ازدياد عدد ساعات عمل الأهالي الجزائريين وهو الأمر الذي نبهت إليه جريدة لا لوت سوسيال في جويلية 1934[22].

- انخفاض أسعار الحبوب و قطعان الماشية والأراضي الموجهة لزراعة الحبوب مما سارع في إفلاس الآلاف من الفلاحين الصغار.

- تعرض الفلاحين الصغار إلى الإفلاس جراء انخفاض أسعار الحبوب والماشية مما جعلهم يلجئون إلى القروض الربوية التي زادت من تعقيد حالتهم لأنهم كانوا

مجبرين على تسديد الديون وخدمات الديون ومصاريف الاستغلال ومصاريف الحياة المنزلية والتي كانت تتجاوز مردود أراضيهم بنسبة كبيرة.

- ارتفاع نسبة البطالة بسبب الاختلالات الاقتصادية التي أحدثها الاستعمار، إذ يقول غاليسو أن: « في بلدان المغرب الثلاثة (الجزائر ، تونس والمغرب)، تسبب الاستعمار بأشكال مختلفة وبدرجات متقاربة في الخطورة ، في خلق اختلالات اقتصادية عميقة والتي تتجلى من خلال نقص العمل»[23].وأدت البطالة الخانقة في الأرياف إلى النزوح نحو المراكز الحضرية أين يعيش الآلاف من بطالي الصناعة والنقل في بؤس تام .«إذ انتقل عدد سكان المدن من 496.305 نسمة إلى 708.173 نسمة بين 1926 و1936...وفي المقابل تراجعت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ...لأن البطالة التي كانت سائدة في فرنسا أرغمت المهاجرين الجزائريين بداية من 1930 إلى العودة لتدعيم صفوف البطالين في الجزائر»[24].

وأمام كل ما سبق ذكره، نجد أنفسنا مع العديد من الكتابات التي تمجد الاستعمار وتتبجح بالانجازات العظيمة التي قامت بها فرنسا على أرض الجزائر، ومقارنته بالوضع المزري الذي كانت تعيشه إبان العهد التركي.لكن المتمعن في الأمر يجد أن الأوضاع ازدادت سوءاً، لأن المؤكد هو أن فرنسا ساهمت في التفقير المتدرج للأهالي المسلمين رغم التطورات الاقتصادية المحققة، ولأن غنى أية أمة من الأمم كما عبَّر عنه "فيلنوف بارجمونت"لا يمكن قياسه بقيمة رؤوس الأموال أو المبادلات، لكن بالمستوى المعيشي للسكان[25].

2. **أجور عمال القطاع الفلاحي** : كانت أجورهم تتغير حسب المكان والأوقات، وهي منخفضة جدا عن أجور العمال الأوروبيين الذين يؤدون أعمال مماثلة. وهذا إذا تحدثنا عن الأجور الرسمية المعتمدة، أما إذا تحدثنا عن الأجور السارية المفعول على أرض الواقع المفروضة من طرف أصحاب الأراضي والمستثمرات من

المعمرين وحتى من بعض الجزائريين بدون حسيب أو رقيب وبتواطؤ من الإدارة الاستعمارية، فسوف يكون لنا فيه حديث آخر.

تشير الإحصائيات الرسمية الفلاحية لسنة 1930 إلى أن الأجور اليومية المتوسطة تتراوح ما بين 20 و40 فرنك بالنسبة للعمال الفرنسيين ، وما بين 20 و 35 فرنك بالنسبة للعمال الأجانب، وما بين 10 و13 فرنك بالنسبة للعمال الجزائريين[26].هذا هو الحال إذا ما أخذنا بالإحصائيات الرسمية ، لكن أجور الجزائريين المعتمدة في الواقع هي أقل بكثير لأن الكولون كانوا يحددون الأجور حسب نزواتهم. ففي سنة 1930، وخلال اجتماع لمعمري منطقة المتيجة تم الاتفاق على تحديد الأجور ابتداءاً من 28 فيفري من نفس السنة على النحو الأتي: «عمال الحرث :12 فرنك/اليوم، العمال الآخرين :10 فرنك /اليوم، القائمين على قيادة الماشية من وإلى المراعي :6 إلى 07 فرنك/اليوم، النساء:06 فرنك/اليوم»[27].إذن، كانت الأجور تحدد من جانب واحد أي دون إشراك العمال أو حتى السلطات في القرار ، بل وأكثر من ذلك ، كان الكولون يتدخلون حتى لدى الإدارات العمومية من أجل أن تقوم هي الأخرى باعتماد نفس الأجور لمنع هروب اليد العاملة الفلاحية نحوها، وفي غالب الأحيان ، كانت السلطات الاستعمارية تستجيب لضغوطاتهم ومطالبهم لأن ذلك يخدم مصلحتها كذلك[28]. كما تشير المراجع إلى أن أكثر العمال تعرضاً للاستغلال الفاحش هم عمال الحصاد في الشرق وفي منطقة بسكرة وكذلك الجنوب.إذ كانوا يتعطلون عن العمل لفترة طويلة من السنة؛ ففي قسنطينة ، انخفضت الأجور اليومية من 20-25 فرنك في سنة 1927 إلى 4.5 فرنك في سنة 1932.كما لم تكن أجورهم تتجاوز 3 فرنك في منطقة الهضاب العليا[29].

وقد شهد القطاع فترات تراجع الأجور مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية لعمال القطاع ، فإذا قارننا بين سلم الأجور بين 1930 و 1935 في

العمالات الجزائرية الثلاثة يبين بوضوح الأمر وهي على النحو الآتي: الأجور اليومية في سنة 1930 تتراوح في عمالة الجزائر ما بين 10,25و 18.50فرنك ، وفي عمالة وهران ما بين 07 إلى 12 فرنك، وفي عمالة قسنطينة ما بين 10 إلى 18، وانخفضت انخفاضاً محسوساً ليصبح واقعها في سنة 1935 على النحو الآتي : في عمالة الجزائر ما بين 05 إلى 12.25فرنك ، وفي عمالة وهران ما بين 04 إلى 09 فرنك، وفي عمالة قسنطينة ما بين 04 إلى 12 فرنك[30]. ونشير إلى أن الصحف الفرنسية لم تحاول إخفاء هذا الأمر ، ومن أمثلة ذلك المقال الذي نشرته جريدة إيكو دالجي الذي يتضمن تقرير لفدرالية العنب .وقد أعادت نشر ذلك المقال جريدة الإقدام والذي كُتب فيه:« في هذه السنة وبسبب العدد المذهل لقصاصي العنب وبسبب نقص المواد الأساسية في البلاد، فإن الأجور أصبحت تتراوح بين 3 و6 فرنك لأجل 12 ساعة عمل في اليوم»[31]. بل وأن الأدهى من ذلك والأمَّر أن نفس التقرير أشار إلى أن: «الكثير من العمال الذين أنهكهم الجوع ، كانوا يُوظفون مقابل 1 كغ من الخبز في اليوم.»[32] .وقد يتقاطع ذلك مع نتائج التحقيق الذي أجرته جريدة ألجيري أوفريار والذي نُشر في نوفمبر 1935 والتي يتضمن أن الأجور في الثنية(مينارفيل سابقاً)كانت تتراوح ما بين 08 و 10 فرنك في مزارع العنب وأن العديد من السكان في عين الحمام (ميشلي سابقاً) هاجروا المنطقة .وأن عمال البليدة لا يتقاضون إلا ما بين 05 و07 فرنك يومياً في المزارع الكبرى للعنب التابعة للكولون .أما في سطيف فتتراوح الأجور ما بين 05 و06 فرنك فقط في اليوم [33]. ولم تكن هذه الأوضاع تخص الجزائر فقط بل كانت على مثلها لدى جيراننا المغاربة، بحيث قال ألبرت عياش عندما تناول إضرابات سنة 1936 بالمغرب الأقصى بأن :« سكان الدواوير يعيشون عموماً على أجر يومي لا يتجاوز ثلاثة فرنكات في المتوسط لكل عائلة، في حين كانت أسعار الكراء جد مرتفعة (ما

بين 9 و 20 فرنك في الشهر)، كما كانت السلع أكثر غلاءًا في الدواوير منها في المدن بسبب مصاريف النقل. وعلى العموم كان السكان يرتدون ملابس رثة ويعانون من سوء التغذية»[34].

3. **واقع وطبيعة النضال النقابي** : إن النقابة كتنظيم إنساني وكجمعية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المهنية للأشخاص الذين يزاولون نفس الحرفة والتي تسعى إلى الدفاع عن مصالحهم المشتركة كانت موجودة في الجزائر قبل أن يأتي قانون 21 مارس 1884 والذي يسمح بإنشاء الجمعيات المهنية التي كانت الحصيلة المباشرة للمدرسة الفرنسية[35].لذلك يمكن القول أن قانون 21 مارس 1884 جاء فقط من أجل التصديق على أمر واقع رغم أن الأمر كان يخص عدد جد محدود من العمال[36].كما أن القانون نفسه والذي يسمح بحرية النشاط النقابي كان قد استثنى الجزائريين باعتبار أن قانون الأهالي الذي وضع سنة 1881 كان لا يعتبرهم مواطنين[37].

واختلف واقع النضال النقابي في أوساط عمال الأرياف أو عمال القطاع الفلاحي تبعاً لتغير الظروف. في البدايات الأولى للعمل النقابي في الجزائر لم يقتصر النضال المطلبي على عمال المدن بل شمل حتى عمال القطاع الفلاحي رغم إفلاتهم من التأثير النقابي كما ورد في تقرير شهر جوان 1919: « رغم استمرار حالة انفلات هذه الفئة من القبضة النقابية، نشير في مختلف الجهات إلى وجود وفاق بين عمال الفلاحة من أجل رفع الأجور .لكن لم يكن لهذه المطالب أية صبغة سياسية ، ولم تتمكن من الإزعاج إلا بسبب ضرورة التعجيل في أعمال الحصاد»[38]. ويتجلى من خلال هذا التقرير أن السلطات الفرنسية كانت تحط من قيمة النضالات العمالية في الأرياف، لأن تمكنها من افتكاك مطالبها يعود إلى سبب واحد و هو تزامنها مع فترة الأعمال الفلاحية وكذلك ندرة اليد العاملة مما يشكل ورقة ضغط حقيقية على الكولون. لكن القراءة الصحيحة للأمر ، تتمثل في قدرة

الأهالي على اختيار الأوقات المناسبة لتحقيق مطالبهم بأقل التكاليف والأضرار، وهي في أوَج الأشغال الفلاحية.

لكن عدم توغل الأفكار النقابية في الأوساط الريفية الجزائرية لا يمكن تفسيره بانعدام الوعي في أوساط هذه الطبقة، بل إلى عوامل أخرى موضوعية وتتلخص فيما يلي:

. صعوبة الالتقاء بين العمال والتنسيق فيما بينهم بسبب تبعثرهم عبر المزارع والحقول.

. وجود أنماط عديدة من العمل كالعمل الموسمي واليومي والخماسة، مما يصعب الاتحاد بين العمال. فقد ورد في إحدى التقارير الرسمية : «فهل بإمكان نظام الخماسة ، بخصوصياته التي تطبعه عادات الأجداد وبعناصره الدينية التي تميزه في بعض المناطق وكذلك باستمرار مظاهر الإقطاعية الفلاحية أن تصبوا إلى عمل جماعي؟»[39]

. المعاملة القاسية من طرف الكولون مما يؤدي إلى زرع الخوف والرعب في أوساط عمال القطاع الفلاحي بمجرد التعبير عن أفكارهم النقابية.

. العداوات التي تسود بين الدواوير وبين العائلات والعروش مما يصعب عملية تكتل واتحاد العمال.

- الطابع الاستيطاني للاستعمار الفرنسي في الجزائر والذي أوجد طبقتين عماليتين غير منسجمتان خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا سياسية، ويقول جغلول في هذا الصدد:« إذا كان التضامن العمالي قادراً على توحيد الطبقة العمالية في النضالات المطلبية فإن ذلك الأمر قد لا يحدث عندما تطرح المسألة بالمفهوم السياسي والوطني»[40].

كما تشير التقارير الرسمية الفرنسية إلى أن ضعف النقابية في الوسط الريفي لم يكن مقتصراً على الجزائر بل كان الريف الفرنسي يعاني من نفس الأمر خلال هذه الفترة ، بحيث جاء في إحدى التقارير ما يلي:«إذا كانت البروليتاريا الريفية في المتروبول ذات تنظيم حديث، فما عسانا أن نقول على الجزائر التي تفرض فيها طريقة توزيع الملكية العقارية ، ظروف المكان والطابع الفلاحي الأهلي أشكال خاصة من الأجور والعمل»[41].

في سنة 1936، شهدت الساحة الجزائرية والفرنسية أحداث هامة كانت بمثابة منعرجات حاسمة في تطور الحركة الوطنية عامة والحركة النقابية في الوسط الفلاحي بصفة خاصة وتتمثل أهمها في وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا وانعقاد المؤتمر الإسلامي. وخلال هذه الفترة انفجرت حركة إضرابيه شاملة لمختلف القطاعات والتي لم تشهد لها لا فرنسا ولا الجزائر مثيلاً، ولم تقتصر الإضرابات على المدن بل شملت حتى الأرياف الجزائرية التي أدهشت المعمرين والسلطات الاستعمارية بحركتها، والذين تخوفوا من إمكانية تحولها إلى ثورة مسلحة لأنها أعادت إلى أذهانهم ذكرى ثورة المقراني في سنة 1971. وترجع التقارير الرسمية الفرنسية سبب انتشار الحركة الاضرابية في أوساط الأهالي سواءاً في القطاع الفلاحي أو القطاعي الصناعي إلى الدعاية النشيطة التي كان يقوم بها الشيوعيون من أجل تعبئة هذه الشريحة ودفعها إلى الانخراط في الكونفدرالية العامة للشغل، على غرار إضرابات عمال القطاع الفلاحي في منطقة المحمدية المتأثرة كثيراً بالأفكار الشيوعية[42].وبالإضافة إلى ذلك كان المحرضون على الإضرابات يدّعون بأن السلطات وقوات الشرطة ستقوم بحماية المضربين، على عكس الذين يلتحقون بعملهم والذين يمكن أن يتعرضوا إلى السجن وأن هذه الدعاية هي التي جعلت الأهالي يأملون في استرجاع أراضي الكولون الفلاحية، والتحول إلى ملاك[43]. ونفس التقارير تشير أن أغلبية الأهالي كانوا يجهلون تماماً

أبعاد الحركات الاضرابية والنضال النقابي ، وأنهم يتوقفون عن العمل تقليداً لمواطنيهم أو خوفاً منهم أو خوفاً من السلطات الاستعمارية .إذ صرح رئيس دائرة تيزي وزو أن الأهالي الذين توقفوا عن العمل لم يرسلوا إلى مستخدميهم مطالب محددة مقدمة من طرف مندوبين، واكتفوا بمغادرة ورشاتهم أو عدم المجيء إليها أصلاً. وقال كذلك:« على العموم فإن أهالي مناطقنا لا يفهمون أبعاد الحركات الحالية ، ولا يستطيعون التمييز بين الحكايات التي تصلهم .ففي صباح أمس ، كان رجال الدرك الوطني الذين كانوا يشاهدون عمالاً يعملون بهدوء داخل حقول الكروم، لاحظوا فجأة اختباءهم عند الاقتراب منهم، وبعد الاستفسار عن السبب، أجابوا "اختبأنا لأننا نخاف منكم لأنه قيل لنا بأن رجال الدرك والجيش تلقوا أوامر لمنع الاستمرار في العمل"»[44].لهذا فسرت السلطات الفرنسية تراجع الحركة الاضرابية وعودة الأهالي إلى العمل بعد القمع المسلط على المحرضين، إلى فقدانهم للثقة العمياء التي وضعوها في هذه العناصر التي كانت تدعي سابقاً بأن قوات الشرطة الفرنسية ستعاقب من لا يقوم بالإضراب[45].

بالفعل لا يمكن استبعاد تأثير هذه الدعاية في أوساط العمال الأهالي خاصة في الأرياف بسبب صعوبة فهمهم لأبعاد الحركة النقابية ومغزى الإضرابات، لكن من جهة أخرى لا يجب أن ننكر بأن هؤلاء العمال الأهالي استطاعوا تنظيم حركات إضرابيه والتي أظهروا فيها مستوى متقدم من الوعي النقابي والذي يظهر واضحاً من خلال عرائض المطالب التي كانوا يقدمونها.ثم لا يجب أن ننكر بأن الدعاية في أوساط العمال الأهالي تجاوزت في بعض الفترات البعد النقابي والاجتماعي لتأخذ أبعاد تحررية وطنية معادية للاستعمار وهو الأمر الذي أقلق كثيراً المعمرين والسلطات على حدٍّ سواء.وقد كتب والي الجزائر في هذا الصدد:«وإذا أضيف إلى ذلك أن أغلبية المحرضين الأهالي على الإضرابات معروفين

على أنهم يمارسون الدعاية المعادية لفرنسا، فلا يجب أن نتعجب من الفزع الذي انتشر بسرعة في أوساط الكولون»[46].

بدأت النقابات تظهر باحتشام في بعض المناطق كالمتيجة وحول الجزائر منذ 1936 من أجل المطالبة بالحرية النقابية وتحديد عدد ساعات العمل وربط الأجور بالمستوى المعيشي. لكن في العديد من المناطق الأخرى ، بقي تنظيم العمال الفلاحين ضعيفاً كما استمر الاستغلال الوحشي من طرف المعمرين، لذلك قام عمال القطاع الصناعي بتعبئتهم وجرهم إلى إضرابات جوان 1936.إذ انتشرت في العديد من المراكز الفلاحية في مختلف العمالات.واتخذت بعض تلك الإضرابات حسب تقارير الشرطة طابعاً تمردياً بسبب ما رافقها من أعمال عنف وتخريب ونذكر من ذلك قيام العمال بإحراق جزء من المحاصيل الزراعية أو قيام المندوبين النقابيين بنصب الحواجز في الطرقات ومحطات الحافلات والسكك الحديدية من اجل منع العمال من الالتحاق بأماكن عملهم عن طريق التهديد، لكن أخطر التجاوزات التي سجلت خلال الإضرابات كانت من طرف المعمرين وقوات الأمن التي لجأت إلى استعمال الذخيرة الحية لمواجهة المضربين مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا. واستمرت الحركة المطلبية بأكثر شدة في القطاع الفلاحي خلال صائفة 1936 في الوقت الذي شهدت كل القطاعات الأخرى تراجعا في وتيرة النضال، وقد يعود ذلك إلى نتائج حملة الإعلام والتوعية والتنظيم التي قام بها المناضلون النقابيون في الأوساط العمالية الفلاحية.

وخلال صائفة 1936 فقدت الحركة المطلبية من شدتها في مختلف القطاعات باستثناء القطاع الفلاحي الذي عرف اشتداد الحركة امتداداً لإضرابات جوان وكذلك نتيجة لحملة الإعلام والتوعية والتنظيم التي قام بها المناضلون النقابيين في أوساط العمال الفلاحين.ومن أهم ما كان يميز إضرابات القطاع الفلاحي أن بعضها تمت في أوقات الجني أي في الأسبوع الأخير من أوت مثل ما كان

عليه الحال في المتيجة ، وقد كان المطلب الأساسي للعمال الفلاحين يتمحور حول الأجور المحددة من طرف بعض الولايات والتي لقيت معارضة شديدة من طرف أسياد الأرض الجزائرية.

وفي العديد من مناطق الجزائر ، قاوم الكولون الفاشيين بالعنف الإضرابات والتعبئة النقابية.وقد أشارت تقارير الشرطة على سبيل المثال أن الكولون قاموا بإطلاق النار على المضربين الذين قاموا بزيارة المزارع في منطقة مستغانم ، يتعلق الأمر بحمالي الموانئ المضربين في مستغانم، وفي غليزان تم توقيف عامل أوروبي في السكك الحديدية بسبب القيام بحملة ثورية في أوساط العمال الفلاحين حسب الشرطة التي كانت كذلك تتهم من تسميهم بالأحزاب المتطرفة بأنهم وراء ثوران العمال الفلاحين.[47]

وفي ظل هذه الظروف التي تميزت بإزدياد قوة الفاشية الممثلة في كل من الحزب الشعبي الفرنسي والحزب الاجتماعي الفرنسي وكذلك الانهيار التام للمؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية، فقدت الحركة الإضرابية كثيراً من قوة السنوات السابقة ، وكان إضراب 30 نوفمبر 1938 فشلاً خطيراً بالنسبة للعمال وكذلك بالنسبة للكونفدرالية العامة للشغل[48].لذلك غابت الإضرابات الفلاحية بسبب الترهيب المنظم من طرف الكولون ضد عمال القطاع الفلاحي بعد الحركة الهامة التي شنوها سنتي 1936 و1937.

4. **دور الكونفدراليية العامة للشغل في الإضرابات:** لم يقتصر دور الكونفدرالية على عمال المدن بل تعداه إلى عمال القطاع الفلاحي ، إذا خلال اجتماع 16 جوان 1936 ، صرح فايت بأن العمال الفلاحين لديهم الحق في الحياة مثل عمال الصناعة، لكنه دعي منذ 15 جوان المضربين إلى التزام الهدوء وعدم تكسير المعدات الفلاحية لأنهم سوف يحتاجونها يوماً.وفي خلال مختلف

الاجتماعات، كانت الإطارات النقابية تدعوا إلى ضرورة التمسك بالمكاسب المحققة المتمثلة خصوصاً في عدد ساعات العمل والأجور مع وجوب تدعيم حكومة الجبهة الشعبية التي تدافع عن قضية العمال.إذ جاء في تقرير محافظ شرطة خميس مليانة (أفريفيل سابقاً) الذي تناول الكلمة التي ألقاها السيد محروف محمد مندوب الكونفدرالية العامة للشغل للجزائر خلال اجتماع نقابي منعقد بتاريخ 13 أوت 1936 بقاعة السينما أن: « محروف أشاد بالوضع النقابي في القطاع الفلاحي في الوقت الراهن ، إذ أن الحكومات السابقة لم تكن تعترف بأي حق لصالح عمال القطاع الفلاحي، أما حالياً، فإن الحكومة تقبل وتحمي قضيتنا ويجب الوثوق بها عن طريق تدعيم هذه النقابة التي سوف تدافع عن مصالح العمال»[49].

وخلال سنة 1937، بذل منا ظلوا الكونفدرالية العامة للشغل مجهودات كبيرة من أجل تنظيم وتوعية العمال الفلاحين بغرض محاربة مخططات الكولون الفاشيين المدعمين من طرف الإدارة الاستعمارية والتي تهدف إلى ضرب المكتسبات المحققة سنة 1936[50].بحيث قام السيد معروف الأمين العام للنقابات الفلاحية لعمالة الجزائر بجولة تعبئة في قصر البخاري والبرواقية والقليعة وحجوط ومشد الله من أجل شرح التعليمة الولائية الخاصة بالعطل المدفوعة لأجراء القطاع الفلاحي. و خلال هذه الجولة، تم إرسال قائمة من المطالب إلى الحكومة العامة ومن بينها: منع تشغيل اليد العاملة المستقدمة من المؤسسات العقابية وضرورة حماية اليد العاملة المحلية. ثم قام نفس الاتحاد بجعل يوم 25 جويلية يوماً للتضامن مع عمال القطاع الفلاحي وقد تم تنظيم هذا اليوم من أجل الاحتجاج عل انخفاض الأجور المحددة من طرف اللجان الخمسة لتحديد الأجور الدنيا لعمال القطاع الفلاحي، والذي يقابله دوماً ارتفاعاً محسوساً في مؤشرات تكلفة العيش.

5. **المواقف المختلفة من الإضرابات**: كان المعمرون يبررون الأجور المنخفضة المقدمة للأهالي بحالة السوق وبرداءة الإنتاج وكذلك بارتفاع عدد العمال الذي يفوق العدد المطلوب لتنفيذ مختلف الأشغال وتوسل الأهالي لديهم للحصول على العمل بأي أجر[51]، فقد كانوا يقومون بمطاردة المضربين من أجل حماية عنبهم وحقولهم. وهناك من الكولون الذين يضغطون على السلطات من أجل استعمال القوة لحماية ممتلكاتهم مع التهديد باستخدام القوة بأنفسهم في حالة عدم الاستجابة لطلبهم. بحيث تضمنت مراسلة غولتيي وهو أحد الملاك إلى رئيس بلدية الحراش (ميوزن كاري سابقاً) ما يلي: «أنتم لا تجهلون أنه تم احتلال حقول من طرف المضربين في بعض مناطق فرنسا، وأنكم اطلعتم حتماً على القرار المتخذ من طرف الملاك والمتمثل في منع حدوث ذلك باستعمال كل الوسائل...ويجب إعلام السلطات أنه في حالة عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، سوف نضرب بقوة إذا ما تم إزعاجنا خلال عمليات جني الكروم»[52].كما قام المعرون في بعض البلديات والمراكز الفلاحية بإنشاء الميليشيات المسلحة على غرار ما حدث في الحراش وبرج الكيفان[53].وفي 17 جوان، أرسل المجلس البلدي لبئر خادم رسالة إلى الحكومة العامة تتضمن ما يلي:« نظراً لعدم إمكانية تعطيل بعض الأشغال الفلاحية لأن ذلك سوف يكبل المزارعين خسائر كبيرة...ونظراً لكون أن الكولون المنعزلين يعيشون في قلق ...فإنهم يطالبون الإدارة العليا باتخاذ الإجراءات الفعالة»[54].كم كان هناك تباين في مواقف الإدارة والسلطات الاستعمارية من الإضرابات والتي تتسم بالاستجابة لمطالب العمال تارة والقمع تارة أخرى. فبتاريخ 23 جوان 1936، راسل والي الجزائر مختلف الوحدات الإدارية (الدوائر والبلديات) من أجل إجراء تحقيقات حول الحالة الاقتصادية للعمال الأهالي وكذلك أجورهم، وطالبهم بالتدخل أمام الكولون لرفع الأجور التي تمثل الحد

الأدنى الحيوي[55]. وقد تلقى ردود من مختلف البلديات والدوائر، والتي تتفق أغلبيتها على الحالة الصعبة التي يعانيها عمال الفلاحة مع التأكيد على أن الأمر غير مقلق بسبب قدرة هؤلاء على مواجهة الأمر نظراً لميزة الاقتصاد في العيش التي يمتلكونها. ومن جهة أخرى اقترح الحاكم العام للجزائر إنشاء لجان متساوية الأعضاء من أجل تحديد الأجر الأدنى الحيوي لعمال القطاع الفلاحي حسب المناطق والتي تهدف إلى تهدئة الكولون والأهالي على حدٍّ سواء[56]. وعلى مستوى الحكومة ، قام وزير الفلاحة الفرنسي بعد موجة الإضرابات التي شهدها الريف الفرنسي وما تسببه من أضرار بمراسلة والي الجزائر بشأن توسيع مكاسب اتفاق ماتينيون على أجراء المؤسسات الفلاحية عن طريق الاتصال بممثلي أرباب العمل وكذلك عمال المستثمرات الفلاحية من أجل إعداد جدول للتحسينات التي يمكن أن يستفيد منها عمال الفلاحة وكذلك إعداد الاتفاقات الجماعية وفق هذه الأسس الجديدة[57].وقد سار وزير الداخلية على نفس الخطى عندما طالب الولاة بالقيام بالتحقيقات اللازمة من أجل معرفة الحالة النفسية لعمال القطاع الفلاحي وجس النبض حول احتمالات الإضرابات لدى هذه الفئة خاصة بعد الحراك الذي عرفه عمال القطاع الفلاحي بعدة مناطق بفرنسا[58].

ومن جهة أخرى مارست الإدارة المحلية شتى أنواع الضغوطات على النقابات وعلى المضربين من أجل "ضمان حرية العمل" وكسر الاضرابات، كما اتخذت التدابير اللازمة استعداداً للاستنجاد باليد العاملة العسكرية خاصة في فترات جني الكروم[59].ومن بين الموقف العدائية اتجاه المضربين، نذكر إجراء رئيس بلدية العناصر الذي أصدر أمراً بمنع الجزائريين من حمل العصي[60]، وكذلك توسل رئيس بلدية بوفاريك من والي الجزائر القيام بمناورات عسكرية من أجل تخويف الأهالي[61].وهناك من طلب من الوالي الحصول على أسلحة لتزويد الملاك على غرار ما قام به رئيس بلدية بوسماعيل (كاستيغليون سابقاً) الذي راسل والي

الجزائر في هذا الشأن بالعبارات الآتية:«خوفاً من وقوع الاضطرابات في فترة جني المحاصيل بعد حوالي خمسة عشر يوم، يشرفني أن أطلب منكم تزويد بلديتي بمائة بندقية صيد وبالذخيرة لتسليح المواطنين وتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة حدوث الصراعات»[62].ولم يستجيب الوالي للطلب بمبرر أن أمر استتباب الأمن هو مسؤولية السلطات العمومية بالتعاون مع القوات النظامية المتمثلة في الشرطة والدرك الوطني فقط[63].كما قام بعض رؤساء البلديات بمبادرة إنشاء فرق عسكرية مسلحة من المعمرين من أجل التدخل في حالة الاعتداء على ممتلكات المعمرين. ورغم التأكيد على عدم استعمال القوة إلى في حالة اللزوم[64]، إلا أنه لا يمكن نفي وقوع تجاوزات في حق العمال المضربين.

وفي عمالة قسنطينة ، دعت فدرالية رؤساء بلديات قسنطينة إلى وضع حد للثوران السياسي واتخاذ كل الإجراءات الاستعجالية من أجل ضمان سلامة الأملاك والأشخاص[65].

و أمام كل هذه النداءات ، لم تنتظر الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الوالي كثيراً من أجل البدء في عمليات القمع الوحشي للحركة الاضرابية. وقد سمحت التعبئة الكثيفة لقوات الأمن بإيقاف الحركة الإضرابية وتوقيف العديد من قادتها.

6. **نتائج الإضرابات:** ساهمت مشاركة العمال الفلاحين في إضرابات جوان وجويلية 1936 في تحقيق العديد من النتائج الإيجابية والتي تتمثل في ما يلي:

- التزام الباترونا الجزائرية بتطبيق القوانين المعمول بها في فرنسا فيما يتعلق بقوانين العمل و الاتفاقيات الجماعية والحق النقابي والعطل المدفوعة الأجر المتمثلة في أيام الأحد والأعياد الرسمية والدينية والعطل السنوية والحجم

الساعي الأسبوعي (40 ساعة عمل) ونظام المنح العائلية وعطل الأمومة والعطل المرضية.

- إنشاء نقابات الكونفدرالية العامة للشغل في الأرياف.
- إصدار مرسوم في 01 أوت 1936والذي يتضمن إنشاء في كل منطقة فلاحية لجنة مختلطة بأمر من الوالي من أجل دراسة مسألة أجور عمال القطاع الفلاحي.
- إثارة غضب الكولون الفاشيين وكذلك الإدارة الاستعمارية التي واجهت الأمر بعنف يتناسب مع حجم مصالحها المهددة.

الخاتمة

لم تسمح أنظمة العمل وأنظمة الاستغلال السائدة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي بتشكيل طبقة الأجراء في القطاع الفلاحي الذي كان يسير بواسطة العمل العائلي والتويزة والخماسة. لكن عمليات المصادرة التي باشرتها فرنسا في مختلف الظروف والمراحل أدى إلى القضاء التدريجي على هذه الأنظمة التقليدية بعد ما حول العديد من أصحاب الأراضي الجزائريين إلى أجراء لدى الكولون.

كانت أوضاع عمال القطاع الفلاحي أسوء بكثير من وضعية عمال المدن أو عمال القطاعات الصناعية والتجارية الذين يتمتعون ببعض الحقوق التي انتزعوها على إثر نضالاتهم النقابية وهذا بسبب الصعوبات التي لاقها عمال القطاع الفلاحي في سبيل توحيد النضال لأنهم كانوا مبعثرين عبر الحقول ومنعتهم بعض الاعتبارات الدينية والعشائرية من تحقيق الوحدة كما لم يترك الكولون أية فرصة لهم لهيكلة أنفسهم أو الانخراط في التنظيمات النقابية المختلفة بسبب

ممارسة شتى أنواع القمع في حقهم. وقد ساهم المهاجرون المغتربون العائدون غلى أرض الوطن بفضل تعلمهم لأساليب النضال النقابي على يد زملائهم الأوروبيين في توغل الفكر النقابي في الأوساط العمالية الفلاحية كما ساهمت حملات الدعاية والتعبئة التي نظمتها مختلف التنظيمات النقابية وبالخصوص الكونفدرالية العامة للعمل و كذلك مختلف الأحزاب اليسارية في تطوير هذا الفكر لديهم .وقد اختلفت أهداف مختلف التنظيمات من وراء تعبئة عمال القطاع الفلاحي بين النية الصادقة في تحسين أوضاع الطبقة العاملة الفلاحية أو أنها اتخذت كوسيلة ضغط على الحكومات. وبين هذا وذاك، قام عمال القطاع الفلاحي في العديد من الظروف بتنظيم حركات اضرابية عنيفة وناجحة وطويلة الأمد خارج الأطر النقابية والتي أفزعت وأقلقت السلطات بسبب اتخاذ بعضها لطابع تمردي وتزامن أغلبيتها مع فترات كثرة الأشغال الفلاحية التي يستحيل تأخيرها أو تأجيلها.

ولقد كان الثمن الذي دفعه عمال القطاع الفلاحي غالياً إذا ما قارناه بالثمن الذي دفعه عمال القطاعات الأخرى، فلم يكن على عليهم أن يواجهوا فقط إجراءات الطرد والتسريح والخصم في الأجور، بل كان عليهم أن يواجهوا قوات الأمن والميليشيات المسلحة التي تسببت في مقتل و جرح العديد من المضربين والمناضلين النقابيين ، وهذا في سبيل جملة من المكاسب المهمة التي حققوها في عهد الجبهة الشعبية وأضاعوها بعد انهيارها.

هوامش الدراسة:

1) - الجبهة الشعبية، عبارة عن تحالف لمختلف التيارات والأحزاب اليسارية، والتي حكمت فرنسا من جوان 1936 إلى أفريل 1938، وتضم الاشتراكيين والشيوعيين والراديكاليين والاشتراكيين المستقلين عن الإتحاد الاشتراكي الجمهوري (USR) ونقابيي الكونفدرالية العامة للعمل و الكونفدرالية العامة للعمل الاتحادية وأعضاء من جمعية القدماء المحاربين ومن لجنة اليقظة و المفكرين المناهضين للفاشية... وقد نجحت في الانتخابات التي جرت في 26 أفريل و03 ماي 1936، وحصدت على 376 مقعد في الجمعية الفرنسية بينما تحصل المحافظون اليمينيون على 248 مقعد. وتم تشكيل الحكومة التي ترأسها ليون بلوم Léon Blum والتي قدمت للبرلمان في 04 جوان 1936. المرجع:

« Le Front populaire [France] », in Encyclopédie Microsoft Encarta 2006 (éd.2005), [CD-ROM], Microsoft corporation.

2) -Teyeb CHENTOUF, « L'évolution du travail en Algérie au 19 éme siècle : La formation du salariat», Colloque de l'Institut Arabe de Travail ,8-9 Novembre 1979, Alger, in travaux sur la classe ouvrière arabe, N°03, pp.191-210.

3) - R,ARRUS, L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962),OPU,Alger,1985, p.65.

4) - Tayeb CHENNTOUF, L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle. [En ligne] In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°31, 1981. pp. 85-103. Disponible sur :< http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1981_num_31_1_1906>

5) -X. Yacono, La colonisation des plaines du Chéliff, t 2, p. 313.Cité par T.CHENNTOUF, op.cit.

6) - AOM, base d'Ulysse, 8FI.432, V018N046 [En Ligne], travail des pénitenciers. Annexe 1

7) - C.MARTIN, Histoire de l'Algérie française entre 1830 et 1962, éd. les 04 fils AYMEN, Paris, 1963, pp.221, 222.

8) - النقابة هي «مجموعة تتشكل لأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط العمل، ولرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات » **عبد الوهاب الكيلان، موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص.604** .وهناك عدة تعاريف أخرى للنقابة: فمن زاوية علم الاجتماع السياسي، «هي عبارة عن جماعة ضاغطة... ينصب دورها على تأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها.كما أنها تنظيم مهني مطلبي، يستعمل شتى الوسائل لتحقيق أهدافه كالتفاوض ووسائل الضغط»، أما النقابة لدى التيار الاشتراكي فتعتبر «شكل من أشكال النضال ضد

الاستغلال الرأسمالي» **بهية أوقنون، تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام، . 2004)، ص.09.** ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النقابات وهي :النقابات المطلبية و يقتصر نشاطها على ما يهم العمال فيما يتعلق بظروف وعلاقات العمل، وتبتعد بقدر الإمكان عن النشاط السياسي، النقابات الإصلاحية والتي تعمل على تحسين ظروف العمال المادية والاجتماعية دون المساس بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم، ونشاطها غير بعيد عن السياسة والنقابة الثورية وتستهدف القضاء على النظام الرأسمالي، وإحلال حكومة نقابية عمالية محله، عن طريق العنف والإضراب العام. **عيسى بوزغينة، النقابية في الجزائر: مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 1978 إلى 1990، مذكرة الليسانس، جامعة الجزائر: معهد علم الاجتماع، 1993، ص20.** كان عمال بريطانيا هم أول من ظفر بالقانون الذي يعترف بشرعية النقابات في سنة 1875، بينما انتظر الفرنسيون إلا غاية 1884. **غازي ناصف مكي، الحرية النقابية في "مجلة المرشد"، عدد 13، المعهد الوطني للتكوين النقابي (درارني) ، الجزائر، 1991، ص.09.**

9) .Aom, 1H25, statuts de syndicat professionnel agricole et viticole de Jemmapes.

10) .Aom, 1H25, statuts de syndicat des colons d'Akbou et des oléiculteurs de Kabylie.

11) . Aom, 1H25, statuts de syndicat agricole et viticole de Jemmapes.

12) - Djilali SARI et Mahfoud KADDACHE, l'Algérie dans l'histoire - Bouleversements socio-économiques. –, OPU,Alger, 1989, pp.182, 183.

13) - Aom,1K46, rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de juillet 1918 .

14) -Ibid, p.08.

15) - Ibid., p.07.

16) -Jacques MARSEILLE, Empire coloniale et capitalisme français (années 1980 – années 1950) :Histoire d'un divorce , Tome 01, Thèse de Doctorat d'Etat,Paris I,1984,p.161.

17) - Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, N°07, Revue politique idéologique et culturelle de Parti de l'avant-garde Socialiste. Alger, 1972, p.08.

18) - Fouad SOUFI, « Le monde ouvrier en Algérie 1884-1907,éléments pour une recherche sur les origines de mouvement ouvrier en Algérie »,In Travaux de l'Institut Arabe de Travail,N°01,Avril 1979,p.29-54.

19) - Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, (1919 -1954),OPU, Alger, 2005…Op.cit. P.55.

20) - La Défense ,02 Mars 1934.

21) - Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit. p.09.

22) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942),thèse de doctorat de 3éme cycle en histoire, Université Paris VII, 1981,p.193.

23) - René GALLISSOT, L'économie de l'Afrique de Nord, 3eme éd. Refondue,P.U.F, Paris,1969, (coll.que sais-je ?), p.70.

24) - Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954.Op.cit. p.08.

25) - Marcel EMERIT, André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale.Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Année 1962, Volume 17, Numéro 6, p.

1214 – 1219,<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ahess_03952649_1962_num_17_6_420936_t1_1214_0000_2>,p.1219
26) - Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.50.
27) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.Cit.p.41.
28) - Ibid. p.42.
29) - Nora. BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier…Op.cit. p.51.
30) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942),Op.Cit.p.196.
31)
L'Ikdam,n°29 du 15 Novembre 1932.
32) - Ibid.
33) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.Cit.pp.196, 197.
34) -Ayache Albert. Les grèves de juin 1936 au Maroc. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 12e année, N. 3, 1957. pp.418-429.<URL :http://www.persee.fr/web/revues /home/prescript/article/ ahess_0395-2649_1957_num_12_3_2655>.p.421.
35) - Charles-Robert AGERON, Fanny COLONNA, Instituteurs algériens (1883-1939),In « Annales. Économies, Sociétés, Civilisations », Année 1977, Volume 32, Numéro 4, p. 717 – 720 , Disponible sur :<URL :http://www.persee.fr/ web/revues/ home/ prescript /article/ahess_0395-2649_1977_num_32_4_293849_ t1_0717_0000 _002>.p.718.
36) - Nora BENALLEGUE, L'Algérie, mouvement ouvrier...Op.cit. P.71.
37) - Juliette BESSIS, Maghreb, la traversée de siècle, éd. L'Harmattan,Paris,1997, p.205.

38) - AOM, 1K46, rapport mensuel sur la situation politique des indigènes pendant le mois de Juin 1919.pp.06 et 07.
39) - AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes jusqu'au 30 Novembre 1922.p.35.
40) - Abed el Kader DJEGHLLOUL, Huit études sur l'Algérie, Entreprise N^{le} du Livre, Alger, 1986, p.94.
41) - AOM, 1K46, rapport sur la situation politique et administrative des indigènes jusqu'au 30 Novembre 1922, Op.cit.p.34 et 35.
42) - Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, Op.cit.p .13.
43) - Aom, 1K5/2.Lettre de préfet d'Alger adressée au gouverneur général d'Algérie en date de 08 Juillet 1936…Op.cit.
44) -Aom, 1K5/2.Lettre de sous préfet de Tizi Ouzou adressée au préfet d'Alger en date de 07 Juin 1936 au sujet de l'état d'esprit des populations indigènes.
45) - Aom, 1K5/2.Lettre de préfet d'Alger adressée au gouverneur général d'Algérie en date de 08 Juillet 1936 au sujet de la participation des indigènes aux grèves industrielles et agricoles.
46) - Aom, 1K5/2.Lettre de préfet d'Alger adressée au ministre de l'intérieur en date de 22 Juillet 1936.
47) - Aom, 09H36, Op.cit.
48) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit. pp.421, 422.
49) - Aom, 1K5/2.Rapport de commissaire d'Affre ville adressé au préfet d'Alger en date de 17 Aout 1936 au sujet d'un rassemblement syndical des ouvriers agricoles.

50) - مرسوم 01 أوت 1936 يتضمن إنشاء لجان تحديد الأجور ، وقد أبدى الكولون مقاومة شديدة للجان وعملوا بالتواطؤ مع الإدارة على إنشاء نواة داخل اللجان من أجل الدفاع عن مصالحهم.

51) -Aom, 1K5/2.Lettre de l'administrateur de la commune mixte de Palestro (El Akhdaria) adressée au préfet d'Alger en date de 02 Juillet 1936.

52) - Aom, 1K5/2.Lettre de gérant de domaine de Sidi Aissa adressée au Maire de Maison –Carrée (El –Herrach) en date de 31 Juillet 1936.

53) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942), Op.cit. p.299.

54) - La dépêche Algérienne, 18 Juin 1936.

55) - Aom, 1K5/2.Lettre de préfet d'Alger adressée aux déférentes unités administratives en date de 23 Juin 1936.Annexe 18.

56) - Aom, 1K5/2.Lettre de préfet d'Alger adressée au ministre de l'intérieur en date de 22 Juillet 1936.

57) - Aom, 1K5/2.Lettre de ministre français d'agriculture adressée au préfet d'Alger en date de 02 Juillet 1936.annexe17.

58) - Aom, 1K5/2.Lettre de ministre français de l'intérieur adressée aux préfets d'Algérie en date de 07 Juillet 1936.

59) - Aom,1K5/2.Extrait de registre des délibérations du conseil municipal de la commune d'Ouled Fayet en date de 18 Juillet 1936.

60) - Nora BENALLEGUE, Le mouvement syndical en Algérie (1930-1942),Op.cit. p.298.

61) - Aom,1K5/2.Lettre de maire de la ville de Boufarik adressée au préfet d'Alger en date de 12 Aout 1936.

62) - Aom,1K5/2.Lettre de maire de Castiglione adressée au préfet d'Alger en date de 05 Aout 1936.

63) - Aom,1K5/2.Lettre de préfet d'Alger adressée au maire de Castiglione en date de 19 Aout 1936.

64) - Aom,1K5/2.Lettre de maire d'Ouled Fayet adressée au préfet d'Alger en date 29 Aout 1936.

65) - La dépêche Algérienne,19 Juin 1936.

مصادر ومراجع الدراسة:

الأرشيف: يتمثل في الأرشيف الوطني الفرنسي ماوراء البحر المتواجد بأكس أوبروفانس

1. Aom, 09H36, affaires du Gouvernement Général de L'Algérie, Affaires musulmanes et Sahariennes, surveillance politique des indigénes (1844-1940), Incidents classés par localité (1936-1937).
2. Aom, 1K5/2, Préfecture d'Alger, Cabinet de préfet d'Alger (1858-1962), Grèves de la période du Front populaire (1936-1938), courriers des entreprises informant le préfet des grèves et rapports de police chez les ouvriers agricoles, mines, sociétés de pétrole, limonadiers, travaux publics et tout secteurs(1936).
3. Aom,1K46, Préfecture d'Alger, Cabinet de préfet d'Alger (1858-1962), Situation morale d'Algérie en 1918.
4. Aom, 1H25 . Préfecture de Constantine, associations syndicales agricoles (1878 à 1938), Contrôle annuel des sociétés 1898 à1915.

الصحف والمجلات:

1. La Défense ,02 Mars 1934.
2. La dépêche Algérienne, 18 Juin 1936
3. La dépêche Algérienne,19 Juin 1936.
4. L'Ikdam, n° du 15 Novembre 1932.
5. Revue socialiste : Essai sur l'histoire de mouvement ouvrier algérien de 1920 à 1954, N°07, Revue politique

idéologique et culturelle de Parti de l'avant-garde Socialiste. Alger, 1972.29 pages.

الكتب و الأطروحات

العربية:

1. أوقنون، بهية. تطور الحركة النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2004.

2. الكيلاني، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة 1990.

3. عيسى بوزغينة، النقابية في الجزائر: مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 1978 إلى 1990، مذكرة الليسانس، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993.

الفرنسية:

4. ARRUS, René. L'eau en Algérie, de l'impérialisme au développement (1830-1962), OPU,Alger, 1985.

5. BENALLEGUE, Nora. Le mouvement syndical en Algérie (1930-1935).thèse de doctorat de 3éme cycle en histoire, Université Paris VII, 1981.489 p.

6. BENALLEGUE, Chaouia Nora. L'Algérie, mouvement ouvrier et question nationale, (1919 -1954), OPU, Alger, 2005. 498 p.

7. BESSIS, Juliette. Maghreb, la traversée de siècle, éd. L'Harmattan, 1997.

8. DJEGHLLOUL, Abed el Kader. Huit études sur l'Algérie, Entreprise Nle du Livre, Alger,1986. 204 p.

9. GALLISSOT, Réné. L'économie de l'Afrique de Nord, 3eme éd. Refondue, P.U.F, Paris,1969. (coll.que sais-je ?).128 pages.

10. MARSEILLE, Jacques. Empire coloniale et capitalisme français (années 1980 – années 1950) : Histoire d'un divorce, Tome 01, Thèse de Doctorat d'Etat,Paris I, 1984.

11. MARTIN, C.Histoire de l'Algérie française entre 1830 et 1962, éd. les 04 fils AYMEN,Paris, 1963.

12. SARI Djilali et KADDACHE Mahfoud .l'Algérie dans l'histoire : Bouleversements socio-économiques,OPU ,Alger,1989. 283p.

المقالات العربية

1. مكي، غازي ناصف. الحرية النقابية في "مجلة المرشد"، عدد 13، الجزائر: المعهد الوطني للتكوين النقابي (درارني) ، مارس 1991.

الفرنسية:

2. AGERON, Charles-Robert et Fanny, COLONNA. Instituteurs algériens (1883-1939), In « Annales. Économies, Sociétés, Civilisations », Année 1977, Volume 32, Numéro 4, p. 717 – 720, Disponible sur :<URL : http://www.persee.fr/web/revues/home /prescrit /article/ahess_0395-2649_1977_num_32_4_293849 _t1_0717_0000_002>.

3. ALBERT, Ayache. Les grèves de juin 1936 au Maroc. In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 12e année, N. 3, 1957. pp.418-429. <URL : http://www.persee.fr/web/revues /home/prescript/article/ ahess_0395-2649_1957_num_12_3_2655>.

4. CHENTOUF Teyeb, « L'évolution du travail en Algérie au 19 éme siècle : La formation du salariat», Colloque de l'Institut

Arabe de Travail ,8-9 Novembre 1979, Alger, in travaux sur la classe ouvrière arabe, N°03, pp.191-210.

5. CHENNTOUF, L'évolution du travail en Algérie au XIXe siècle. [En ligne] In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°31, 1981. pp. 85-103. Disponible sur :< http://www.persee.fr/web/ revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1981_num_31_1_1906>.

6. Marcel EMERIT, André Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales de la conquête jusqu'en 1919. Essai d'histoire économique et sociale. Annales. Économies, Sociétés, Civilisations, Année 1962, Volume 17, Numéro 6, p. 1214 – 1219, <URL : http://www.persee.fr/web/ revues/home/prescript/article/ahess_0395-2649_1962_num_17_6_420936_t1_1214_0000_2>.

7. SOUFI, Fouad. « Le monde ouvrier en Algérie 1884-1907, éléments pour une recherche sur les origines de mouvement ouvrier en Algérie », In Travaux de l'Institut Arabe de Travail, N°01, Avril 1979.